

الملف التعريفي

المنتدى السنوي لمؤسسات الأعمال و الاستدامة وحقوق الإنسان

Business, Sustainability, and Human Rights (BSHR)

النسخة الأولى : القطاع الخاص والاستثمار المسئول

القاهرة : يوليو ٢٠٢٣

الخلفية والتوجهات العالمية الحاكمة لعلاقة مؤسسات الاعمال بالاستدامة وحقوق الانسان

شهد العقدان الأخيرين تزايدا ملحوظا بدمج الشركات ومؤسسات الأعمال التجارية عبر العالم في قضايا حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد خاصة في ضوء ارتباط هذه القضايا بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs ، ويستند هذا الاهتمام المتصاعد الي إطارين متكاملين تتبناهما الأمم المتحدة على نطاق واسع وهما :-

- **الاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact** الذي تم اطلاقه عام ١٩٩٩ لتحفيز الشركات على مواصلة استراتيجياتها وعملياتها مع عشرة مبادئ عالمية تتعلق بحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة ومكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات التي تعزز الأهداف المجتمعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة SDGs .
- **القواعد التوجيهية المتعلقة بمسؤوليات الشركات وغيرها من مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان** والتي تبنتها الأمم المتحدة من خلال مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١١ وتنص على التزامات الدول والشركات بشأن حماية واحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية وتتضمن : التزام الشركات باحترام السيادة الوطنية ومعايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الأممية ذات الصلة ، ومناهضة التمييز وإعمال الحق في سلامة الجسد وضمان حقوق العمال وحماية المستهلكين وحماية البيئة

على المستوى العالمي هناك مؤشرات قوية على توجه اعداد كبيرة ومتزايدة من الشركات ومؤسسات الأعمال لتبني والالتزام بالاتفاق العالمي والقواعد التوجيهية ، حيث تزايدت اعداد الشركات ومؤسسات الأعمال المنضمة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة لتصل الي نحو ٢١٤٠٠ شركة ومؤسسة أعمال من ١٦٠ دولة ، فضلا عن أن منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي يعقد سنويا أصبح أكبر تجمع سنوي يتناول هذا الموضوع ، ويشترك فيه أكثر من ٢,٠٠٠ شخص يمثلون الحكومات، والشركات التجارية، والمجتمع المدني، وصناديق الاستثمار ، وهيئات الأمم المتحدة، والنقابات العمالية، والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام.

يشير هذا الاهتمام المتصاعد الي العلاقة القوية بين قدرة الشركات على تطوير وتوسيع نطاق أعمالها وزيادة ربحيتها المالية والاقتصادية والاجتماعية من جانب ، ومشاركتها في تنفيذ التزامات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من جانب آخر ، ومن المتوقع أن تصبح القواعد التوجيهية ومبادئ الاتفاق العالمي للامم المتحدة خلال السنوات القليلة القادمة عاملا مؤثرا الي أقصى درجة في تصنيف الشركات والنفوذ للاسواق والوصول للتمويل ، فضلا عن تقييم جاذبية الدول والمجتمعات للاستثمار والمستثمرين .

وفي سياق متكامل مع التوجهات العالمية المتعلقة بمؤسسات الاعمال وحقوق الإنسان، هناك توجهات ومبادرات اخرى تركز بشكل اساسي على دمج قضايا الاستدامة البيئية والحد من المخاطر الاجتماعية والمسئولية المجتمعية في اعمال وممارسات الشركات والمؤسسات المصرفية ، وهي مبادرات يتم التوسع في تطبيقها على نطاق واسع ، من اهمها الزام المؤسسات المصرفية وجهات التمويل بتطبيق معايير خط الاستواء Equator principles ، ومعايير الاداء لمؤسسة التمويل الدولية IFC Performance Standards ، وهذه المعايير تلزم المؤسسات المصرفية والشركات بتبني نهج معزز للاستدامة البيئية والاجتماعية على النحو الذي يتوافق مع جوهر معايير حقوق الانسان .

اسهام مؤسسات الاعمال المصرية في المبادرات العالمية والوطنية للاستدامة وحقوق الانسان

فيما يتعلق بمصر يبلغ عدد الشركات ومؤسسات الأعمال المصرية التجارية وغير التجارية المنضمة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة ٩٢ كيان من بينهم ٨ منظمات أهلية غير حكومية وغير ربحية، وثلاث هيئات حكومية تنظيمية غير تجارية ، واثنين من الغرف التجارية والاتحادات ، و ٧ مؤسسات اكايدمية وتعليمية، ٥ بنوك، والباقي من شركات القطاع الخاص التي يعمل معظمها في المقاولات والاستثمار العقاري والصناعة والحلول التكنولوجية والاستشارات الموجهة لقطاع الاعمال .

تأتي مصر في الترتيب الثالث عربيا من حيث عدد المؤسسات المنضمة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة بعد لبنان (١٩٣ مؤسسة) الامارات العربية المتحدة (١٨٣ مؤسسة) ، ثم مصر (٩٢ مؤسسة)، كما تأتي مصر في المركز الثالث أفريقيا بعد كينيا (٢٨٧ مؤسسة)، ونيجريا (١٣١ مؤسسة) وبالتساوي مع جنوب افريقيا (٩٢ مؤسسة) .

وفي سياق متكامل مع التوجهات العالمية والاممية، فقد شهدت البيئة المنظمة لمؤسسات الأعمال في مصر تطورا لافتا في دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية وممارسات المسئولية الاجتماعية وقيم حقوق الإنسان وتحفيز الشركات على تبنيها ، ومن اهم هذه التطورات ما يلي :-

- اطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، و التي تتضمن مجموعة من النتائج المتوقعة التي تتلاقى مع متضمنات إطار الأمم المتحدة للاعمال التجارية وحقوق الإنسان والاتفاق العالمي للأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال التعامل مع التغيرات المناخية، تفعيل دور القطاع الخاص في أعمال الحق في العمل والحقوق النقابية ، المساواة في حقوق المرأة في العمل بين القطاعين العام والخاص
- قرار هيئة الرقابة المالية رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٢١ لالزام الشركات المقيدة في البورصة والشركات الخاضعة لرقابة الهيئة بتقديم تقارير الافصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة ذات الصلة بالاستدامة Environmental Social and Governance (ESG) ، وتقديم الافصاحات عن الاثار المالية للتغيرات المناخية Task Force on Climate Financial Disclosure (TCFD)
- تزايد اهتمام البنوك والمؤسسات المصرفية ومؤسسات القطاع الخاص المصرية بتبني المبادئ والمعايير الدولية المحققة للاستدامة والتي تتعامل مع المخاطر الاجتماعية والبيئية لتمويل المشاريع ، واهمها المبادئ القارية Equator Principles نموذجا ملهما
- التزام الشركات بتطبيق احكام قانون العمل ولائحته التنفيذية وقرارات وزير القوى العاملة في مجال حقوق العمال ، اشتراطات الصحة والسلامة المهنية ، احكام قانون التنظيمات النقابية ، احكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، الالتزام ببعض ممارسات المسئولية الاجتماعية للاستفادة من الحوافز المدرجة بقانون الاستثمار وقانون العمل الاهلي
- احكام اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية وضرورة التزام الشركات المصرية التي تسعى للمنافسة في الاسواق الاوروبية باحكامها بما فيها البند الثاني الذي ينص على قيام العلاقات بين الطرفين على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية .

وصف وأهداف المنتدى

منتدى " مؤسسات الأعمال والاستدامة وحقوق الإنسان " Business, Sustainability, and Human Rights (BSHR)، هو أول منصة مصرية وعربية تسلط الضوء على دور مؤسسات الأعمال في تنفيذ التزامات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة من خلال تبني المبادئ الواردة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact ، أو قواعد الامم المتحدة لمسئولية الشركات عن حقوق الإنسان .

يعقد المنتدى نسخته الأولى في القاهرة خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ ، ويستهدف توفير منصة تفاعلية لعرض التجارب والممارسات الجيدة والمهمة لمؤسسات الأعمال المنضمة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact أو الملزمة بقواعد الأمم المتحدة لمسئولية الشركات عن حقوق الإنسان ، كما يستهدف تبادل الخبرات والتشبيك والتعاون بين مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والهيئات الحكومية والتنظيمية ، واستعراض واستكشاف المزايا التي يتيحها تبني الشركات لمبادئ الاتفاق العالمي وقواعد الامم المتحدة لمسئولية الشركات عن حقوق الإنسان .

تنسق شركة استدامة للابحاث ودراسات الجوى مع قطاع واسع من الهيئات الحكومية ومؤسسات الأعمال ومكونات المجتمع المدني والهيئات الأممية والدولية ، وذلك لضمان تمتع المنتدى باهتمام ورعاية ومتابعة رفيعة المستوى من الدوائر الإعلامية والحكومية والهيئات الأممية ومجتمع الأعمال المصري والعربي ، فضلا عن استخدام المنصات الإعلامية غير التقليدية في الترويج الواسع لموضوعات ومخرجات المنتدى والنماذج الناجحة والمهمة التي سيتم استعراضها .

يعقد المنتدى على مدار يوم كامل بمشاركة مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ، ممثلي الشركات والقطاع الخاص وصناديق الاستثمار والمؤسسات المصرفية وجمعيات المستثمرين ورجال الاعمال ، ممثلي الهيئات الاممية والمنظمات الدولية ذات الصلة ، منظمات مجتمع مدني ، الاعلاميين وممثلي المؤسسات الصحفية .

تنقسم فعاليات المنتدى الي مجموعة من الجلسات الحوارية والمناقشات وعرض النماذج الرائدة ، بالاضافة الي جلسات تعريفية بالقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة بالاستدامة وحقوق الانسان والمسئولية المجتمعية ، كما يسعى المؤتمر لاطلاق عدد من التوصيات العملية والمبادرات المجتمعية التي تتبناها مؤسسات الاعمال في اطار مسئوليتها المجتمعية ودعمها لجهود الدولة وتوافقها مع المعايير العالمية ذات الصلة .

الرعاية والدعم

تسعى شركة استدامة للابحاث ودراسات الجوى إلى الحصول على رعاية ومشاركة ودعم مجموعة من الشركات ومؤسسات الأعمال والهيئات التي لديها اهتمام بموضوع المنتدى للنسخة الاولى المخطط عقدها في يوليو ٢٠٢٣ بالقاهرة ، حيث قد يرى شركاء استدامة في هذا المنتدى فرصة مناسبة للتعبير عن التزامهم بمعايير الاستدامة وحقوق الإنسان والمسئولية المجتمعية والبيئية ورغبتهم في تعزيز التوافق مع المعايير الدولية والوطنية ذات الصلة ، ونقل خبرتهم لمجموعات اوسع من مجتمع الأعمال ، والترويج لنماذج أعمالهم الرائدة ، والاستفادة من تسليط الأضواء الإعلامية والمشاركة المكثفة من ممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية وشركاء التنمية في التسويق والإعلان عن مبادراتهم ومنتجاتهم المتوافقة مع غايات التنمية المستدامة .

كما أن المنتدى سيمثل فرصة كبيرة لاطهار التزام الدولة المصرية بكل مكوناتها باحترام وتعزيز حقوق الانسان والتنمية المستدامة وخلق بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار المسؤول ، من خلال الحرص على تبني سياسات واجراءات تنظيمية داعمة

للاستدامة البيئية والاجتماعية واحترام معايير حقوق الإنسان وحماية حقوق العمال والمستهلكين ، ودعم دور القطاع الخاص في التنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام .

فئات الرعاية والدعم

البند	الرعاة الحكوميون المحتملون	الراعي/ الرعاة الاستراتيجيون	الرعاة الرئيسيون	الرعاة المشاركون
الهيئات	وزارة البيئة - وزارة القوى العاملة - وزارة التضامن الاجتماعي - هيئة الرقابة المالية - الهيئة الاقتصادية لمنطقة قناة السويس - اللجنة العليا الدائمة لحقوق الانسان بوزارة الخارجية	نستهدف عدد لا يزيد عن اثنين من المؤسسات المصرفية او الشركات	نستهدف عدد لا يزيد عن 4 مؤسسات	نستهدف عدد لا يزيد عن 8 مؤسسات
المساهمة المالية	لا ينطبق	٧٥٠ الف جنيه مصري	٢٥٠ الف جنيه مصري	٧٥ الف جنيه مصري

بصفتك راعيا إستراتيجيا ستتمتع مؤسستك بالمزايا التالية (عدد محدود): 750,000 جنية مصري

- التنسيق والتشاور مع الراعي الإستراتيجي خلال كافة المراحل التحضيرية للمنتدى بما يضمن التوصل لأجندة شاملة ومناسبة تلبي تطلعاته وتظهر دوره المقدر في الموضوعات التي يركز عليها المنتدى.
- إلقاء كلمة فى الجلسة الافتتاحية وإبراز دوره المحوري في تنظيم ودعم المنتدى ،
- ارسال ٥ دعوات لقيادات الراعي الإستراتيجي لحضور المنتدى وتخصيص ١٠ مقاعد لمنتسبي الراعي الإستراتيجي لحضور المنتدى منهم مقعدين في الصف الأول.
- اتاحة الفرصة لممثل الراعي الاستراتيجي للمشاركة كمتحدثين في جلستين رئيسيتين من جلسات المنتدى لوقت كافي للتعريف بممارسات ومبادرات الراعي الاستراتيجي ذات الصلة بموضوع المنتدى
- الإستفادة من الترويج الإلكتروني لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور على الموقع الإلكتروني ومنصات الشركة المنظمة (شهر ونصف قبل عقد المؤتمر وشهر ونصف بعد المؤتمر) .
- ابراز اسم وشعار الراعي الاستراتيجي في كافة المواد الدعائية والترويجية والمطبوعة والإلكترونية والدعوات للمنتدى بما فى ذلك البنرات والشاشات داخل وخارج القاعة والمنشورات الاعلامية بمساحة بارزة وفي مكان محوري .
- ابراز اسم وشعار الراعي الاستراتيجي على المنصة الرئيسية podium طوال جلسات المنتدى
- اقتباس شخصى من كبار الممثلين للراعي الإستراتيجي في بيان صحفي ونشرة إخبارية إلكترونية.
- إرسال ملف توثيقي لجميع ما تم تدواله قبل وخلال وبعد المنتدى.
- وضع نبذة و صفحة تسويقية عن الراعي الإستراتيجي في كتيب معلومات المنتدى وعلى الموقع الإلكتروني للشركة المنظمة وفي كتيب توثيق المنتدى .
- توزيع كتيب وبروشور الشركة خلال المنتدى من قبل موظفي العلاقات العامة.
- شعار الراعي الإستراتيجي سيكون جزءا من نشاطات المؤتمر على مواقع التواصل الإجتماعى (إعلانات على مواقع التواصل الإجتماعى, نشرات....) وفي رسائل البريد الإلكتروني التي تروج للمؤتمر.
- الحصول على درع تقديري مميز يسلم من قبل رئيس المنتدى والرعاة الحكوميين .
- دعم العلاقات العامة للوصول إلى وسائل الإعلام لإجراء المقابلات.

بصفتك راعيا رئيسيا ستتمتع مؤسستك بالمزايا التالية: 250,000 جنية مصرى

- التنسيق والتشاور مع الراعي الرئيسي خلال كافة المراحل التحضيرية للمنتدى بما يضمن التوصل لأجندة شاملة ومناسبة تلبي تطلعاته وتظهر دوره المقدر في الموضوعات التي يركز عليها المنتدى.
- إرسال ٣ دعوات لقيادات الراعي الرئيسي لحضور المنتدى.
- تخصيص ٥ مقاعد لمنسوبي الراعي الرئيسي لحضور المنتدى منهم مقعد في الصف الأول .
- إتاحة الفرصة لممثل الراعي الرئيسي للمشاركة كمتحدث في جلسة من جلسات المنتدى لوقت كافي للتعريف بممارسات ومبادرات الراعي الاستراتيجي ذات الصلة بموضوع المنتدى
- الاستفادة من الترويج الإلكتروني لمدة شهر على الموقع الإلكتروني للشركة (اسبوعين قبل المنتدى واسبوعين بعد)
- إرسال ملف توثيقي لجميع ما تم تدواله قبل وخلال وبعد المنتدى.
- وضع نبذة ونصف صفحة تسويقية عن الراعي الرئيسي في كتيب معلومات المنتدى وعلى الموقع الإلكتروني للشركة المنظمة .
- وضع اسم وشعار الراعي الرئيسي على جميع المطبوعات الدعائية بما فى ذلك البنرات داخل وخارج قاعة المنتدى والإعلانات الصحفية وبطاقات الدعوة والمطبوعات التوثيقية للمنتدى
- شعار الراعي الرئيسي سيكون جزءا من نشاطات المؤتمر على مواقع التواصل الإجتماعى حيثما ينطبق ذلك (إعلانات على مواقع التواصل الإجتماعى, نشرات....) وعلى رسائل البريد الإلكتروني التي تروج للمؤتمر.
- الحصول على درع تقديري يسلم من قبل رئيس المنتدى والرعاة الحكوميين .

بصفتك راعيا مشاركا ستتمتع مؤسستك بالمزايا التالية: 75000 جنية مصرى

- التنسيق والتشاور مع الراعي المشارك خلال المراحل التحضيرية للمنتدى بما يضمن التوصل لأجندة شاملة ومناسبة تلبي تطلعاته وتظهر دوره المقدر في الموضوعات التي يركز عليها المنتدى.
- إرسال دعوة لاثنتين من قيادات الراعي المشارك لحضور المنتدى.
- تخصيص مقعد في الصف الثاني لشخص رئيسى من قيادات الراعي المشارك.
- الاستفادة من الترويج الإلكتروني لمدة شهر على الموقع الإلكتروني للشركة.
- إرسال ملف توثيقي لجميع ما تم تدواله قبل وخلال وبعد المنتدى.
- وضع نبذة عن الراعي في كتيب المنتدى.
- الحصول على شهادة شكر وتقدير من الشركة المنظمة لمشاركتهم في دعم المنتدى

نؤمن أن دعمكم لن يساعد في إنجاح هذا المنتدى فحسب ، بل سيساهم أيضا في النهوض بدور مؤسسات الاعمال في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وممارسات الاستثمار المسنول

شركة استدامة للأبحاث ودراسات الجدوى (المنظم)

استدامة للأبحاث ودراسات الجدوى شركة خدمات استشارية خاضعة لقوانين الشركات والاستثمار المصرية تم تأسيسها في يونيه ٢٠٢١ برقم سجل تجاري ٢٥٩٢٥ ، ورقم التسجيل الضريبي ٣٧ - ١٨٨ - ٦٣١ ، والشركة مقيدة في منظومة الفاتورة الإلكترونية وضريبة القيمة المضافة وبوابة التعاقدات الحكومية المصرية.

تعمل الشركة على مساعدة مؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الحكوميين للتوافق مع معايير التنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية وحقوق الإنسان وتطبيق المعايير الوطنية والدولية للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروعات ودعم إجراءات الصحة والسلامة المهنية ومعايير العمل اللائق.

الشركة عضو في التحالف العالمي لبحوث التكيف (ARA) Adaptation Research Alliance والذي يضم ١٧٦ من مراكز التفكير وداعمي السياسات والمنظمات الأممية ومنظمات المجتمع والمؤسسات الاكاديمية في أكثر من ٢٠ دولة ، وقدمت الشركة خدماتها خلال الفترة الماضية لعدد من مؤسسات الاعمال والشركات ومنظمات المجتمع المدني في مجالات تحديد وإدارة المخاطر الاجتماعية للمشروعات وتطوير الأعمال ، دعم مشروعات التنمية المستدامة ، كما شاركت استدامة في النسخة السابعة والعشرون من مؤتمر الدول الأطراف بالاتفاقية الإطارية للمناخ بشرم الشيخ COP27 ، كما أن الشركة استوفت متطلبات الانضمام للاتفاق العالمي للأمم المتحدة Gopal Compact وجاري دراسة وألقت في طلب الشركة من خلال الإدارة المعنية بالأمم المتحدة .

تشمل خدمات الشركة التدريب واعمال المراجعة والدعم الفني وتطوير النظم والسياسات والاستراتيجيات وإعداد الدراسات والبحوث وتنظيم المنتديات والمؤتمرات ودعم التشبيك والتعاون بين شركاء التنمية المستدامة ، وتقدم الشركة خدماتها من خلال نخبة مميزة من الخبراء في مختلف مجالات التنمية المستدامة .

للتواصل وتنسيق أنشطة الرعاية والدعم

هانيا مهير	محمد الشنتاوي	اسلام فكري	د.سوسن العوضي	د. ولاء جاد الكريم
منسق البرامج	منسق علاقات الشركاء	منسق العمليات	المنسق الفني	رئيس اللجنة المنظمة
٠١٠١٨٦٩٤٩٦٦٩	٠١٠٢٢٢٢٤٣٣٤	٠١٠٥٠٠٠٧٨٢٢	٠١٢٠٣٢٣١١٢٥	٠١٠١٨٥٥٤٧٨١

estdamaa@gmail.com

المحاور الاساسية للمنتدى (نسخة اولية سيتم تطويرها لاجندة متكاملة بالتشاور مع الرعاة)

التفاصيل	المحاور
<ul style="list-style-type: none"> - كلمات افتتاحية معالي السادة الوزراء / ممثليهم : الوزارات والهيئات الحكومية الراحية - كلمات افتتاحية للراحة الاستراتيجيون 	الافتتاح
<p>استعراض لخبرات ومبادرات عدد من البنوك في مجال تطبيقات اطر الاستدامة وحقوق الانسان ، وكيف ساهمت هذه المبادرات في تنمية المجتمعات المحلية ودعم المشروعات الاستثمارية وتحقيق مستهدفات الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة</p>	<p>المحور الاول: مبادرات الصيرفة المسؤولة وحقوق الانسان والاستدامة في القطاع المصرفي ...كيف تساهم في تنمية المجتمعات وتحفيز الاستثمار المسؤل؟</p>
<p>استعراض لخبرات وممارسات مؤسسات الاعمال في القطاع الخاص المنضمة للاتفاق العالمي للامم المتحدة ..كيف ساهم تبني الشركات للاتفاق العالمي في تحقيق معادلة الاستثمار المستدام والمسؤل مجتمعيًا والمربح ماليًا ؟ والي اي مدى استفادت الشركات من انضمامها للاتفاق العالمي ؟ ما هي الترتيبات التي اتخذتها المؤسسات لدمج الاتفاق العالمي في نظمها الداخلية واداءها الاقتصادي؟</p>	<p>المحور الثاني: التطبيقات العملية للاتفاق العالمي للامم المتحدة في ممارسات شركات القطاع الخاص .. نماذج ملهمة ، وعوائد مستدامة</p>
<p>مناقشة للجوانب الاجتماعية والبيئية وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات ومؤسسات الاعمال ، وكيف ساهمت هذه الممارسات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، والي اي مدى ستساهم في تحقيق مستهدفات الاجندتين الوطنية والدولية للمناخ وتعزيز مرونة المجتمعات المحلية للتكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ</p>	<p>المحور الثالث : المسؤولية المجتمعية والعمل المناخي وادارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروعات .. كيف تستجيب مؤسسات الاعمال لتحديات التنمية المستدامة؟ .</p>
<p>استعراض لاهم الاجراءات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية التي يتم تطبيقها لضمان امتثال مؤسسات الاعمال والشركات للمعايير الدولية والوطنية للاستدامة وحقوق الانسان وما هي مساحات العمل المشتركة المطلوب التركيز عليها مستقبلا لتعزيز التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تعزيز الوصول لاهداف التنمية المستدامة ؟</p>	<p>المحور الرابع : مبادرات حكومية لتحفيز الاستثمار المسؤل والمستدام والمستجيب لحقوق الإنسان نحو توسيع مساحات التكامل بين شركاء التنمية المستدامة</p>
<p>نقاش خبراء حول أهم الاجراءات المطلوبة لتعزيز التوجه نحو تبني المعايير الدولية والوطنية لحقوق الانسان والاستدامة وتوسيع دائرة تطبيق هذه المعايير والوصول لمؤشر وطني لقياس وتقييم اداء مؤسسات الاعمال من منظور الاستدامة وحقوق الانسان .</p>	<p>المحور الخامس: خريطة طريق نحو تعظيم الاستفادة من الاطر والمعايير الدولية والوطنية لمؤسسات الاعمال والاستدامة وحقوق الانسان</p>